PERDANA
INTERNATIONAL JOURNAL OF ACADEMIC RESEARCH
eISSN: 2600-9463

A FORESIGHT SCENARIO FOR SOLVING THE PROBLEM OF THE RUSSIAN-UKRAINIAN WAR IN THE SHADOW OF INTERNATIONAL LAWS AND TREATIES

سيناريو استشراف المستقبل لحل مشكلة الحرب الروسية الأوكرانية في ظل القوانين والمعاهدات الدولية

Ahmed Mohammed Rashid Al Muhairi [1]

[1] (*Corresponding author*). PhD in International Law, Faculty of Syariah and Law, Islamic Science University of Malaysia (USIM). ahmad83008@gmail.com

Vol. 15. No. 1 December Issue 2022

Abstract

The study aimed to identifying the scenario of future foresight to solve the problem of the Russian-Ukrainian war under international humanitarian law. The study relied on the descriptive analytical approach. The study reached a set of results and recommendations, the most important of which are as follows: (1) The Russian-Ukrainian war resulted in many war crimes, outrageous attacks on lives, mass massacres, in addition to rape, which in itself is an attack on international humanitarian law that works to protect human rights everywhere in the world. (2) The continuation of the conflicts between Russia and Ukraine cannot be condoned due to its negative side that has its effects on the world in general. This indicates a general tendency between countries to reach a middle scenario that gets rid of the effects of the political and economic war and loss of life and creates a point of understanding in the relations between the two countries.

Keywords: *Scenario, Russian-Ukrainian, War, International, Law.*

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على سيناريو استشراف المستقبل لحل مشكلة الحرب الروسية الأوكرانية في ظل القانون الدولي الإنساني، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي: (١) أسفرت الحرب الروسية الأوكرانية عن العديد من جرائم الحرب والاعتداءات السافرة على الأرواح، والمذابح الجماعية، بالإضافة إلى جرائم الإغتصاب، وذلك في حد ذاته يعد اعتداءً على القانون الدولي الإنساني الذي يعمل على حماية حقوق الإنسان في كل مكان في العالم. (٢) إن استمرار الصراعات بين

روسيا وأوكرانيا لا يمكن التغاضي عنه لما يمثله من جانب سلبي يترك تأثيراته على العالم بشكل عام، وذلك يشير إلى اتجاه عام بين الدول للوصول إلى سيناريو وسط يتخلص من أثار الحرب السياسية والاقتصادية وخسائر الأرواح ويخلق نقطة تفاهم في العلاقات بين الدولتين.

الكلمات المفتاحية: سيناريو، الحرب الروسية الأوكرانية، القانون الدولي.

المقدمة

لا شك أن الغزو الروسي لأوكرانيا يمثل إنتهاك صارخ للقانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام الدولي، حيث إنه يعد أخطر تحدي للنظام الأوروبي والأمن منذ عام ١٩٤٥م، وهذا مظهر واضح وعنيف للتحريف الروسي وفقًا للقانون الجنائي الدولي، نظرًا لانتهاكه المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، حيث تتشارك أوكرانيا وروسيا في تاريخ من التعايش المضطرب والمواجهة الجيوسياسية والتنافس التاريخي والثقافي، فكلا الدولتين كانا عضوين في الاتحاد السوفيتي، الذي تفكك في عام ١٩٩١م (Kotoulas, 2022).

وقد كان الغزو الروسي لأوكرانيا المجاورة في فبراير عام ٢٠٢٢م بداية الصراع المسلح الأكثر دموية في أوروبا منذ عقود، وذلك بعد التعزيز المستمر للقوات العسكرية على طول الحدود الأوكرانية منذ عام ٢٠٢١م، حيث غزت روسيا أوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، وذلك توج بهجوم القوات البرية الروسية من اتجاهات متعددة، وقد حققت القوات الروسية مكاسب على طول جميع خطوط التقدم، وبالرغم من ذلك، واجهت القوات الروسية مستويات فعالة وغير متوقعة على الأرجح من المقاومة الأوكرانية منذ بداية الغزو (Bowen, 2022).

وفي خضم الحرب، استجابت مؤسسات حقوق الإنسان مسترشدة بالقانون الدولي الإنساني بسرعة غير مسبوقة للأزمة التي بدأت تتكشف وتلقي بظلالها على أنحاء أوروبا، ويمكن ملاحظة أن أنصار الجانب الأوكراني لا يسعهم سوى تقديم القليل من الإغاثة الفورية لمواطني أوكرانيا، وبالتالي فإن مبادرات تطبيق القانون الدولي الإنساني لها وظائف سياسية مهمة، فهي تظهر البدائل السياسية والقانونية لمنطق الحرب الذي تختاره الحكومة الروسية؛ وتساهم في إضفاء الطابع الرسمي على الإجماع الدولي وتقديم تقييمات قانونية مستقلة للهجوم؛ والأهم من ذلك أنها تمهد الطريق لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سياق الحرب (Marika, 2022).

ونتيجة للصراع بين الدولتين، تضطر روسيا والغرب إلى المساومة لإيجاد حل للأزمة الحالية، ويسعى المجتمع الدولي للاتفاق على هدنة مع الحفاظ على استمرار بقاء أوكرانيا كدولة مستقلة ومنحها الحق في الإنتماء إلى الحزب الذي يناسب انضمامها الاقتصادي والسياسي إليه بشكل لا يضر بالمصالح العامة.

وقد أسفر الهجوم المسلح الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا عن انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مما كان له آثار وخيمة على تمتع الشعب الأوكراني بجميع حقوق الإنسان تقريبًا، وقد شمل ذلك انتهاكات الحق في الحياة، وكذلك انتهاكات الحق في الملكية، وانتهاكات التعذيب وسوء المعاملة، ولا سيما العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي المرتبط بالحرب، وبناءً على ذلك، كان لزامًا أن يتم وضع خطط وسيناريوهات واضحة للوقوف على الوضع السياسي والعسكري للحرب بين الدولتين وتحديد كيفية الوصول إلى حل واضح يرضي جميع الأطراف (Memorandum on the human rights consequences of the war in Ukraine, 2022).

وتشير الظروف الحالية إلى أن الوضع يحتاج إلى إنشاء سيناريو تكمن أهميته في وصول الطرفين الغربى والروسى إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف، ويجب أن يتمكن هذا السيناريو من تحقيق المصالح المشتركة بين أوكرانيا وروسيا (أبو رشيد، ٢٠١٤).

ومن هذا المنطلق، سوف يتم تناول سيناريو استشراف المستقبل لحل مشكلة الحرب الروسية الأوكرانية في ظل القوانين والمعاهدات الدولية.

مشكلة الدراسة

بالرغم من الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة ودول الغرب الكبرى والدول الأسيوية أيضًا من أجل كبح جماح الحرب الروسية على أوكرانيا، ومحاولة فض النزاع بالطرق الدبلوماسية كلما أمكن، والتطلع نحو أفاق مستقبل أفضل بالنسبة للبلدين، إلا أن المشكلة بينهم ما زالت متفاقمة بسبب التعنت الروسي وقبوله التحدي السافر ضد أمريكا ودول الغرب.

وتتجلى المشكلة التي تفرضها الحرب الروسية الأوكرانية على العالم نتيجة لما تتسبب به من أزمات اقتصادية وقطع الغاز عن أوروبا خاصة مع قدوم فصل الشتاء وتفاقم الأزمة وجرائم حرب واعتداءات سافرة على الأرواح، والمذابح الجماعية، بالإضافة إلى جرائم الإغتصاب، وذلك في حد ذاته يعد اعتداءً على القانون الدولي الإنساني الذي يعمل على حماية حقوق الإنسان في كل مكان في العالم، وذلك يستلزم الحرص على تطبيق القانون الدولي الإنساني في أسرع وقت ممكن لتفادي المزيد من الخسائر، ويستلزم ذلك أيضًا وضع سيناريو واضح تشترك فيه جميع التكتلات السياسية الفعالة لإلزام الدولتين بتنفيذ مبادئ السيناريو بشكل فعال، وتظهر مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو سيناريو استشراف المستقبل لحل مشكلة الحرب الروسية الأوكرانية في ظل القوانين والمعاهدات الدولية ؟

أهداف الدراسة

١. التعرف على أحداث الحرب الأوكرانية الروسية.

٢. تحديد دور القانون الدولى الإنسانى في مكافحة الحرب بين أوكرانيا وروسيا.
٣. الكشف عن السيناريو المقترح لحل الأزمة الروسية الأوكرانية.

تساؤلات الدراسة

١. ما هي أحداث الحرب الأوكرانية الروسية؟
٢. ما دور القانون الدولى الإنسانى في مكافحة الحرب بين أوكرانيا وروسيا؟
٣. ما السيناريو المقترح لحل الأزمة الروسية الأوكرانية؟

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوضع سيناريو استشراف المستقبل لحل مشكلة الحرب الروسية الأوكرانية في ظل القوانين والمعاهدات الدولية.

أولًا: أحداث الحرب الأوكرانية الروسية

في البداية، حققت القوات الروسية مكاسب وتقدم كبير، ومع ذلك، واجهت القوات الروسية مستويات فعالة وغير متوقعة من المقاومة الأوكرانية منذ بداية الغزو، بالإضافة إلى ذلك قدر العديد من المحللين والمسؤولين السياسيين والاستراتيجيين أنه خلال المراحل الأولى من الحرب كان أداء الجيش الروسي ضعيفًا بشكل عام، وأعاقته خيارات تكتيكية محددة، وسوء الخدمات اللوجستية، ورغم أن الجيش الأوكراني لديه كثير من العوائق تتمثل في قلة عدد الجيش الأوكراني والنقص في المعدات والموارد، فقد أثبتت أوكرانيا أنها أكثر مرونة وقدرة من الجيش الروسي (Bowen, 2022).

ولقد نشأ الحشد العسكري الروسي على طول الحدود الروسية الأوكرانية في عام ٢٠٢١م من إعلان وزارة الدفاع الروسية في ٢١ فبراير بشأن نشر ٣٠٠٠ جندي مظلي على الحدود من أجل "مناورات واسعة النطاق"، وقد صدر هذا الإعلان بعد حملة القمع التي شنتها الحكومة الأوكرانية في وقت سابق من ذلك الشهر على "ڤيكتور ميدڤيدشوك"، وهو سياسي معارض أوكراني بارز مؤيد لروسيا ورجل أعمال ذو علاقات شخصية وثيقة مع "فلاديمير بوتين" (Shuster, 2021).

وابتداءً من ١٦ مارس ٢٠٢١م، بدأ الناتو سلسلة من التدريبات العسكرية المعروفة باسم "Defender Europe 2021"، تضمنت التدريبات العسكرية، وهي واحدة من أكبر التدريبات العسكرية التي يقودها الناتو في أوروبا منذ عقود، وهي عمليات شبه متزامنة عبر أكثر من ٣٠ منطقة تدريب في ١٢ دولة، شارك فيها ٢٨٠٠٠ جندي من ٢٧ دولة، وانتقدت روسيا حلف شمال الأطلسي على عقده ديفندر يوروب ٢٠٢١، ونشرت قوات على حدودها الغربية لإجراء تدريبات عسكرية رداً على الأنشطة

العسكرية لحلف شمال الأطلسي، وقد أدى الانتشار إلى زيادة كبيرة في القوات الروسية على طول الحدود الروسية الأوكرانية بحلول منتصف أبريل ٢٠٢١م وضع تقدير من قبل أوكرانيا نشر ٤٠,٠٠٠ جندي روسي لشبه جزيرة القرم والجزء الشرقي من الحدود الروسية الأوكرانية. ودانت الحكومة الألمانية هذا الانتشار ووصفته بأنه استفزاز (The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation).

وبين أواخر مارس وأوائل أبريل ٢٠٢١م، تم نقل كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات من مناطق مختلفة من روسيا، بما في ذلك مناطق بعيدة مثل سيبيريا، باتجاه الحدود الروسية الأوكرانية وإلى شبه جزيرة القرم، حيث نشرت مصادر روسية غير رسمية، مثل القناة الموالية لروسيا على تلگرام Military Observer، مقطع فيديو لتطواف مجموعة مروحيات هجومية روسية Kamov Ka-52 وMil Mi-28، وأكدت المصادر الأصلية أن التحليق تم على الحدود الروسية الأوكرانية (Conley, 2021).

وقد قامت روسيا بنقل السفن بين بحر قزوين والبحر الأسود. شمل النقل عدة زوارق وإنزال وزوارق مدفعية، وأفادت إنترفاكس في ٨ أبريل أن أطقم وسفن أسطول بحر قزوين ستجتاز التدريبات البحرية النهائية بالتعاون مع أسطول البحر الأسود.

وفي ١٠ أبريل ٢٠٢١م، استندت أوكرانيا إلى الفقرة ١٦ من معاهدة ڤيينا وبدأت اجتماعاً في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) بشأن زيادة القوات الروسية في المناطق القريبة من الحدود الروسية الأوكرانية وشبه جزيرة القرم التي تحتلها روسيا، وحظيت مبادرة أوكرانيا بدعم عدة دول، لكن الوفد الروسي فشل في الحضور إلى الاجتماع ورفض تقديم تفسيرات.

وقد أفادت وزارة خارجية أوكرانيا أن روسيا أعلنت إغلاق أجزاء من البحر الأسود من السفن الحربية والسفن التابعة لدول أخرى حتى شهر أكتوبر بذريعة عسكرية، واستنكرت الوزارة القرار ووصفته بأنه انتهاك صارخ للحق في الحريات الملاحية التي كفلتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ووفقاً للاتفاقية، ويجب على روسيا ألا تعيق الممرات البحرية للمضيق الدولي المؤدية إلى الموانئ في بحر آزوف (Troianovski, 2021).

وفي نوفمبر ٢٠٢١م، وصفت وزارة الدفاع الروسية نشر السفن الحربية الأمريكية في البحر الأسود بأنه تهديد للأمن الإقليمي والاستقرار الاستراتيجي، وقالت الوزارة في بيان إن "الهدف الحقيقي من وراء الأنشطة الأمريكية في منطقة البحر الأسود هو استكشاف مسرح العمليات في حال حاولت كييف تسوية الصراع في الجنوب الشرقي بالقوة. (Vladimir, 2021).

وفي ١٣ نوفمبر ٢٠٢١م أعلن الرئيس الأوكراني "ڤولوديمير زلنسكي" أن روسيا حشدت مرة أخرى ١٠٠٠٠٠ جندي بالقرب من الحدود الروسية الأوكرانية، أعلى من التقييم الأمريكي بحوالي ٧٠٠٠٠، في نفس اليوم، وفي مقابلة مع قناة روسيا–١، نفى بوتين أي احتمال لغزو روسي لأوكرانيا، ووصف المفاهيم بأنها مثيرة للقلق، بينما اتهم الناتو في الوقت نفسه بإجراء مناورات بحرية غير مقررة في البحر الأسود، وبعد

٨ أيام، علق رئيس مذكرة التفاهم، Kyrylo Budanov بأن نشر القوات الروسية قد اقترب من ٩٢٠٠٠، واتهم "بودانوف" روسيا بالتآمر على عدة احتجاجات ضد التطعيم كوفيد-١٩ في كييف لزعزعة استقرار البلاد (Altman, 2021).

وفي يناير ٢٠٢٢م تم نقل الوحدات العسكرية الروسية الرئيسية ونشرها في بيلاروسيا تحت رعاية التدريبات العسكرية المشتركة المخطط لها مسبقاً، والتي جرت في فبراير من ذلك العام (Isachenkov, 2022).

وفي ٢٠ فبراير ٢٠٢٢م، أعلنت وزارة الدفاع البيلاروسية استمرار التدريبات العسكرية للحلفاء ٢٠٢٢م، وبموجب قرار رئيس بيلاروسيا "ألكسندر لوكاشنكو" و"بوتين"، وبحسب "خرينين"، فإن ذلك يعود إلى تصعيد النشاط العسكري على طول الحدود الخارجية لدولة الاتحاد وتدهور الوضع في دونباس" في نفس اليوم، وقد أفادت العديد من المنافذ الإخبارية أن المخابرات الأمريكية قدّمت أن القادة الروس قد تلقوا أوامر بالمضي قدماً في الغزو (الأزمة الأوكرانية الروسية ٢٠٢١-٢٠٢٢).

ومنذ إعادة التركيز على منطقة دونباس بأوكرانيا، إكتسبت روسيا أراضي في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، وأعاد الرئيس بوتين معايير أهدافه المعلنة للحرب من أجل التأكيد على مساعدة الناس في دونباس، وليس من المعروف ما إذا كانت روسيا لديها القوات اللازمة من أجل تحقيق أهدافها بالنظر إلى الخسائر بالنسبة للأفراد والمعدات، ومع ذلك، ليس من المرجح أن تؤدي الإستراتيجيات قصيرة الأجل إلى زيادة التوظيف وحل تحديات الموظفين، ولكن من المرجح بأن تضعف القدرة الروسية في المستقبل.

وهناك إعتقاد شائع في جميع أنحاء العالم بأن العقوبات المالية العالمية التي فرضت على روسيا، والإستيلاء على أصول وممتلكات الأوليغارشية من الرئيس الروسى "بوتين"، كان بسبب هجوم رئيس روسيا الحالي على أوكرانيا، وسوف يؤدى ذلك إلى شل الإقتصاد الروسى وعرقلة أي هجوم آخر على أوكرانيا، ومع ذلك، فإن هذه الأزمة تؤثر على الإقتصاد العالمي، وبالتالي، فإن الغرض هنا هو مراجعة التأثير الاقتصادى على الجهات الفاعلة الاقتصادية العالمية الرئيسية، وتحديدًا على البلدان التي وضعت عقوبات مالية على دولة روسيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي بسبب الحرب بين دولتي روسيا وأوكرانيا بعام ٢٠٢٢م (Mbah, 2022).

ثانيًا: دور القانون الدولى الإنسانى في مكافحة الحرب بين أوكرانيا وروسيا

إستجابت مؤسسات حقوق الإنسان والقانون الدولي بسرعة غير مسبوقة من أجل حل الأزمة التي نتجت عن الحرب بين دولتي روسيا وأوكرانيا، وكان ذلك بسبب مشاركة الحكومة الأوكرانية في كثير من المنتديات التي شارك بها العديد من الأطراف أثناء الحرب بين دولتي أوكرانيا وروسيا، وفي حين أن هذه المؤسسات لا يمكنها تقديم سوى القليل من الإغاثة الفورية للمواطنين الأوكرانيين، فإن مبادرات هذه المؤسسات لها

وظائف سياسية مهمة مثل إظهار البدائل السياسية والقانونية من أجل إنهاء الحرب، وأيضًا تسهم في إظهار توافق الآراء الدولية وتقديم تقييمات قانونية مستقلة بالنسبة للهجوم؛ والأهم من ذلك، أنها تمهد الطريق لضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سياق الحرب (European Parliament, 2022).

وقد أصبح مفهوم قانون الحرب أكثر وضوحًا خلال إستمرارية الحرب بأوكرانيا، وقد نشأ قانون الحرب من مجموعة من المعاهدات ومن القانون الدولي، وتعتبر إتفاقية "لاهاى" التي تم إنشاؤها في عامي ١٨٩٩م و١٩٠٧م وإتفاقيات جنيف الأربع التي نشأت في عام ١٩٤٩م، والتي تعتبر من ضمن الإتفاقات الدولية، ومن ضمن الأجزاء الأساسية القائمة على المعاهدات المستمدة عن طريق قانون الحرب، بحيث تركز إتفاقيات "لاهاى" بشكل رئيسي على تنظيم طرق وأساليب الحرب، وتوفر أيضًا إتفاقية جنيف الحماية لأولئك الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أو لم يعودوا قادرين على القتال، وتعتبر كل من أوكرانيا وروسيا طرفان في كلتا المجموعتين الأساسيتين من المعاهدات (Congressional Research Service, 2022).

أما عن دور القانون الدولي الإنساني في جرائم الحرب التي ارتكبت في أوكرانيا، فنجد أن القانون الدولي الجنائي يمثل مجموعة من القواعد التي تحدد جرائم الحرب من أجل تحمل مرتكب تلك الجرائم المسؤولية، وأيضًا تهم المجتمع الدولي، وتستند الجرائم الدولية إلى المعاهدات الدولية مثل إتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩م، حيث تحدد المعاهدات الدولية وقواعد القانون الإنساني الدولي أو إتفاقية الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨م، والقانون الدولي العرفي، ويمكن أن تتم الملاحقات القضائية في المحاكم المحلية من خلال الولاية القضائية العالمية، وفي المحاكم الدولية أيضًا، ولا يزال تطبيق الولاية القضائية العالمية موضع خلاف دولي، وتنقسم الجرائم إلى فئتين من ضمنها الجرائم المروعة مثل جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والجريمة المرتكبة ضد السلام، وجريمة العدوان (European Parliament, 2022).

ووفقًا للمادة (٧) من نظام روما الأساسي، نجد أنها تشير إلى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وهى أيضًا تمثل الجرائم التالية ضد السكان المدنيين، والتي تتمثل في:

أ. القتل.

ب. الإبادة.

ج. الإسترقاق.

د. ترحيل السكان أو نقلهم قسرًا.

هـ. يعتبر السجن أو غيره من أشكال الحرمان الشديد من الحرية البدنية، وإنتهاكًا للقواعد الأساسية للقانون الدولي.

و. التعذيب.

ز. الإغتصاب أو الإسترقاق الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسرى أو التعقيم القسرى أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسى ذي الخطورة المماثلة.

ح. الإضطهاد ضد أي جماعة أو جماعة محددة الهوية لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية أو إنسانية أو لأسباب أخرى معترف بها عالميًا على أنها غير مسموح بها بموجب القانون الدولي.

ط. الإختفاء القسرى للأشخاص.

ي. جريمة الفصل العنصري.

ك. أعمال غير إنسانية أخرى ذات طابع مماثل تتسبب عمدًا في معاناة كبيرة، أو إصابة خطيرة بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية.

وإعتمدت الجمعية العامة قرارًا وسمى بإسم "العدوان على أوكرانيا" مطالبًا بوقف الإتحاد الروسي فورًا عن إستخدام القوة ضد أوكرانيا، وأيضًا مطالبًا بإنسحاب روسيا من دولة أوكرانيا بدون وضع شروط من أجل الإنسحاب، وقد صرحت الجمعية العامة بجمع الإنتهاكات التي كانت تمارس ضد القانون الإنسانى الدولي، وأيضًا إنتهاكات حقوق الإنسان، وقد قامت الجمعية العامة بمحاولة إيجاد حل سلمى من أجل حل النزاع عن طريق إستخدام الدبلوماسية (Lanza, 2022)، وقبل ذلك بيوم واحد، أمرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بإتخاذ تدابير مؤقتة، وذلك عن طريق حكومة روسيا من أجل الإمتناع عن شن الهجمات العسكرية ضد السكان المدنيين والأعيان المدنية المتواجدين في كثير من الأماكن مثل المدارس والمستشفيات ومركبات الطوارئ والمباني السكنية، وقد صدرت عدة أوامر من أجل ضمان سلامة الأفراد ومركبات الطوارئ والمؤسسات الطبية في الأراضي الخاضعة لحصار القوات الروسية، وحدث ذلك في يوم ٤ مارس من عام ٢٠٢٢م، وقد أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة منظمة دولية مستقلة (Lanza, 2022).

وتعتبر أحكام القانون الدولي الإنساني التي تختص بالنزاع بين روسيا وأوكرانيا مأخوذة من مبادرة الرصد الأوكرانية المدرجة في الأربع إتفاقيات لجنيف، وتنص هذه القواعد على عدة مبادئ محددة من أجل معاملة جرحى ومرضى القوات المسلحة المتواجدين في كثير من الأماكن مثل الميادين والبحار (GC I و GC II)، وأيضًا من أجل حسن معاملة أسرى الحرب (GC III)، ومن أجل حماية السكان المدنيين المحاصرين بسبب النزاعات المسلحة الدولية، والمتواجدين في الأراضي المحتلة، ويختص البروتوكول الإضافي الأول بتدابير الحماية، وتدوين القواعد المتعلقة بوسائل وأساليب الحرب المتعلقة بالنزاعات المسلحة الدولية، وتعتبر لوائح لاهاى لعام ١٩٠٧م (Convention (IV) respecting the Laws and Customs, 1907) ذات أهمية خاصة لأنها تنص على أحكام هامة بشأن المبادئ الأساسية التي تحكم نظام الإحتلال الحربى

(Organization for Security and Co-operation in Europe, 2022).

وقد شهد العالم في الفترة الأخيرة ارتكاب روسيا للعديد من الأفعال التي لا تتناسب مع ما تنص عليه القوانين والمعاهدات الدولية، فتم انتهاك تلك المعاهدات وارتكاب العديد من الجرائم في حق الشعب الأوكراني، وتشمل تلك الجرائم ما يلي:

١. جرائم الإبادة الجماعية

عانت البشرية لمدة طويلة من أضرار الحروب التي لحقت بالمجتمعات، لذا كان لزامًا على الحكومات في كل بقاع العالم وضع اتفاقية تمنع بشكل قاطع الإبادة الجماعية، وجاءت اتفاقية منع الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨م كخطوة لفرض الإلتزام على الجميع للتخلص من تلك الجرائم، وتحدد المادة الثانية من الاتفاقية الأفعال التي تندرج تحت مفهوم الإبادة الجماعية وتشمل ما يلي (المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨م):

"تعني الإبادة الجماعية أياً من الأفعال التالية، المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

أ. قتل أعضاء من الجماعة.

ب. إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.

ج. إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

د. فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

هـ. نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى".

وقد اتخذت القوات الروسية مفهوم الإبادة الجماعية زريعة لارتكاب جرائم الإبادة الجماعية في أوكرانيا بعد اجتياح قواتها لأوكرانيا، حيث تؤكد أوكرانيا أن روسيا زعمت زوراً وقوع أعمال إبادة جماعية في ولايتي "لوهانسك ودونيتسك" في أوكرانيا، وعلى هذا الأساس اعترفت بما يسمى "جمهورية دي أونيتسك الشعبية" و"جمهورية لوهانسك الشعبية"، ثم أعلنت ونفذت "عملية عسكرية خاصة" ضد أوكرانيا بهدف صريح هو منع ومعاقبة أعمال الإبادة الجماعية المزعومة التي لا أساس لها في الواقع، وعلى أساس هذا الإدعاء الكاذب، تشارك روسيا الآن في غزو عسكري لأوكرانيا ينطوي على انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق قد تصل للإبادة الجماعية للشعب الأوكراني (ICJ, 2022).

٢. الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية

إن أفعال مثل القتل، والإبادة، والاسترقاق، والحرمان غير القانوني من الحرية، والتعذيب، والاغتصاب،

والاختفاء القسري للأشخاص، وما إلى ذلك، مناسبة تمامًا لتصنيفها على أنها جرائم القانون العام العادي، وفي العديد من البلدان تتم مقاضاتها على هذا النحو بموجب القانون الجنائي الوطني العادي، ولكن يمكن تعريف هذه الأفعال أيضًا على أنها جرائم ضد الإنسانية، وتجرمها بشكل قاطع المادة رقم (٧) من نظام روما الأساسي (المادة رقم (٧) من نظام روما الأساسي).

ومنذ بدء الحرب الروسية على أوكرانيا، كانت هناك أدلة متزايدة على ما قد يشكل انتهاكات للقانون الجنائي الدولي في إدارة الحرب، وبدأت بالفعل تحقيقات نشطة في الجرائم الدولية الأساسية التي ارتكبتها روسيا والمصنفة على أنها جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وجريمة إبادة جماعية، وذلك بمشاركة السلطات الأوكرانية والمحكمة الجنائية الدولية ومنظمات دولية أخرى للوقوف على الوضع في أوكرانيا ومجابهة الجرائم ضد الإنسانية (Neville, 2022).

٣. جرائم الحرب

تتنافى قواعد القانون الدولي الإنساني مع أي إخلال بحقوق الإنسان والاعتداء على المدنيين، وتوجد مجموعة من الأفعال التي تم الاعتراف بها كجرائم حرب يحرم ارتكابها في إطار أي معارك عسكرية، وقد نصت المادة الثامنة (المادة رقم (٨) من نظام روما الأساسي) من نظام روما الأساسي على مجموعة كبيرة من التصرفات التي تعاملها المحاكم المختصة معاملة جرائم الحرب، وتشمل ما يلي: "يكون للمحكمة اختصاص فيما يتعلق بجرائم الحرب, ولاسيما عندما ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم.

ولتحقيق غرض هذا النظام الأساسي فإن "جرائم الحرب" تشمل الآتي:

١. الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ ، أي أي فعل من الأفعال التالية ضد الأشخاص أو الممتلكات الذين تحميهم أحكام اتفاقية جنيف ذات الصلة:

أ. القتل العمد.

ب. التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية بما في ذلك إجراء تجارب بيولوجية.

ج. تعمد إحداث معاناة شديدة أو إلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة.

د. إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك، وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة.

هـ. إرغام أي أسير حرب أو أي شخص آخر مشمول بالحماية على الخدمة في صفوف قوات دولة معادية.

و. تعمد حرمان أي أسير حرب أو أي شخص آخر مشمول بالحماية من حقه في أن يحاكم محاكمة عادلة ونظامية.

ز. الإبعاد أو النقل غير المشروعين أو الحبس غير المشروع.

ح. أخذ رهائن".

ويجري المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقًا في الموقف، وهناك أيضًا دعوات لعقد محكمة دولية لمحاكمة قادة روسيا على جرائم الحرب التي ارتكبوها، بينما يحقق المدعي العام الأوكراني في أكثر من ٢١٠٠٠ جريمة حرب، كما كانت هناك حالات تم نقل أوكرانيون قسراً إلى روسيا بشكل سيء إليهم كبشر (Przetacznik, 2022).

٤. الجريمة المرتكبة ضد السلام

ارتكبت روسيا بغزوها العسكري لأوكرانيا دون اللجوء للحلول السلمية والدبلوماسية جريمة لا تغتفر، حيث أن المادة رقم (٦) (Lichterman, 2022) من ميثاق المحكمة العسكرية الدولية، وهي نتاج اتفاقية بين الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي فيما سبق، حددت "الجرائم ضد السلام" لتشمل "التخطيط والتحضير والشروع في حرب عدوان أو حرب تنتهك المعاهدات أو الاتفاقيات أو الضمانات الدولية"، ولا شك في أن غزو الحكومة الروسية لأوكرانيا هي حرب عدوانية، في المقام الأول، قد قامت أوكرانيا بالتأكيد على حقها في الدفاع عن النفس، ولم تهاجم أي دولة روسيا، ولم تنشر قوات عسكرية بطريقة تعطيها خوفًا معقولاً من هجوم وشيك (Lichterman, 2022).

٥. جريمة العدوان

تعرف المادة رقم (٨) من نظام روما الأساسي جريمة العدوان على أنها: "التخطيط أو التحضير أو الشروع أو التنفيذ من قبل زعيم سياسي أو عسكري لأعمال عدوانية تنتهك ميثاق الأمم المتحدة، مثل الغزو أو الاحتلال أو الضم بالقوة، حيث إنه يمكن المحكمة الجنائية الدولية من مقاضاة كبار القادة السياسيين أو العسكريين لشن حرب غير مشروعة ضد دولة أخرى" (المادة رقم (٨) من نظام روما الأساسي).

والقرار المعتمد في ١٩ مايو ٢٠٢٢م، وفي إشارة إلى افتقار المحكمة الجنائية الدولية للولاية القضائية على إقرار جريمة العدوان في الحرب على أوكرانيا، دعا البرلمان الأوروبي إلى إنشاء محكمة دولية خاصة للبحث في مزاعم بارتكاب جرائم عدوان ضد أوكرانيا من قبل القادة السياسيين والعسكريين لروسيا وحلفائها، كما دعت المفوضية الأوروبية إلى "دعم إنشاء أساس قانوني مناسب" للمحكمة، وإلى جانب مؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى، لتوفير كل الموارد البشرية والميزانية الضرورية والدعم الإداري والتحقيق

اللوجستي لإنشاء المحكمة (Neville, 2022).

٦. جرائم القتل

إن إهم المباديء التي ينص عليها نظام روما الأساسي في المادة رقم (٧) (المادة رقم (٧) من نظام روما الأساسي) تتمثل في تجريم "القتل"، وهو ما تؤكد عليه كل القوانين والتشريعات في العالم على حد سواء، وقد ارتكبت روسيا العديد من جرائم القتل في حق المدنيين الأوكرانيين حيث تفيد الإحصائيات أنه اعتبارًا من ٣ يونيو ٢٠٢٢م، بلغ عدد الضحايا المدنيين الذي سجله مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٩١٩٧ قتيلاً بما في ذلك ٢٦٨ طفلاً و ٥٠١٤ جريحًا، ومع ذلك، يمكن أن تكون هذه الأرقام أعلى بالنظر إلى أن المعلومات الواردة من المناطق المعرضة لأعمال عدائية شديدة، وحيث يعتقد أن العديد من الضحايا المدنيين قد وقعت، كما أفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن: "معظم الإصابات المدنية المسجلة نتجت عن استخدام أسلحة متفجرة ذات تأثير واسع النطاق، بما في ذلك القصف بالمدفعية الثقيلة وأنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة، والضربات الصاروخية والجوية"، لذا بشكل عام كان للنزاع في أوكرانيا تأثير هائل على حقوق الإنسان لملايين المدنيين، والنساء والأطفال من بين أكثر المتضررين (Neville, 2022).

وقد تم العثور أيضًا على مقابر جماعية، بعضها لمدنيين، في أوكرانيا في أماكن كانت قد احتلتها القوات الروسية، حيث تم العثور على جثث قرابة ٥٠ مدنيًا في الأراضي التي انسحبت منها القوات الروسية في منطقة خاركيف (البني، ٢٠٢٢).

٧. جرائم ترحيل السكان أو نقلهم قسرًا

تنص المادة رقم (٧) (المادة رقم (٧) من نظام روما الأساسي) من نظام روما الأساسي على تعريف واضح لمفهوم نقل السكان ونقلهم بشكل قسري من أماكنهم، حيث يعني ذلك أن: "نقل الأشخاص المعنيين قسراً من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة بالطرد أو بأي فعل قسري آخر دون مبررات يسمح بها القانون الدولي".

وهذا ما تحقق على الأراضي الأوكرانية نظرًا للجرائم التي اقترفتها القوات العسكرية الروسية في أوكرانيا واعتدائها على المدن الأوكرانية الآمنة، تنادي الحكومة الأوكرانية بمحاكمة القادة الروس لدورهم في غزو أوكرانيا، حيث أن روسيا انتهكت المادة التي تنص على حظر استخدام القوة والمنصوص عليه في الفقرة (٤) من المادة (٢) من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك يرقى إلى مستوى عمل عدواني إجرامي بموجب القانون الدولي العرفي أو نظام روما الأساسي، كما أن دعم بيلاروسيا للغزو الروسي كان بحد ذاته عملاً إجرامياً أدى إلى اضطرار الشعب الأوكراني إلى ترك منازلهم ومدنهم التي تتعرض للعدوان واللجوء السياسي لأماكن

أخرى (Heller, 2022).

٨. جرائم السجن

تحدد اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب مجموعة من المبادئ التي لا يمكن الاستغناء عنها أو انتهاكها أثناء التعامل مع الأسرى أو المساجين، حيث أن المادة رقم (٣) (المادة رقم (٣) من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب) من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب تنص على مجموعة من الأفعال المحظورة في حق الاسرى والتي تشمل ما يلي:

أ. الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب.

ب. أخذ الرهائن.

ج. الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة،

د. إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلًا قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

هـ. يجمع الجرحى والمرضى ويعتني بهم.

وقد وثقت بعثة الأمم المتحدة لأوكرانيا مجموعة من الانتهاكات ضد أسرى الحرب، ولم تسمح روسيا بالوصول إلى أسرى الحرب المحتجزين على أراضيها أو في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال، كما صرحت السيدة "بوجنر" مبعوثة الأمم المتحدة إلى أوكرانيا على حسب قولها: "هذا أمر مثير للقلق أكثر لأننا وثقنا أن أسرى الحرب في سلطة الاتحاد الروسي والمحتجزين من قبل القوات المسلحة للاتحاد الروسي أو الجماعات المسلحة التابعة لها قد تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، وفي بعض أماكن الاحتجاز تفتقر إلى ما يكفي من الغذاء والماء والرعاية الصحية والصرف الصحي".

وبالإضافة إلى ذلك، تم الإشارة إلى الوضع الصحي المتردي في المستعمرة العقابية في أولينيفكا الواقعة في الشرق، وبحسب ما ورد يعاني العديد من أسرى الحرب الأوكرانيين هناك من التهاب الكبد "أ" والسل وأمراض معدية أخرى، بالإضافة إلى ذلك، لم يُسمح للكثيرين بالاتصال بأقاربهم، مما يحرم أسرهم من حق معرفة ما حدث لهم (United Nations, 2022).

٩. جرائم التعذيب

تحرم كل القوانين الدولية والمحلية أي اعتداء على كرامة الإنسان، فلا يجوز بأي شكل من الأشكال تعذيب إنسان حتى في حالات الحرب واستجواب الأسرى والحصول على معلومات عن جيش العدو، كما أن

اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب أكدت على هذا المفهوم، حيث أن المادة رقم (٧) (المادة رقم (٧) من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب) من اتفاقية جنيف التي جاءت بشأن معاملة أسرى الحرب تنص على أنه: "لا يجوز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي إكراه على أسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من أي نوع. ولا يجوز تهديد أسرى الحرب الذين يرفضون الإجابة أو سبهم أو تعريضهم لأي إزعاج أو إجحاف، ويسلم أسرى الحرب العاجزون عن الإدلاء بمعلومات عن هويتهم بسبب حالتهم البدنية أو العقلية إلي قسم الخدمات الطبية وتحدد هوية هؤلاء الأسرى بكل الوسائل الممكنة مع مراعاة أحكام الفقرة السابقة".

وهذا ما ينطبق على جرائم التعذيب في أوكرانيا حيث أعلنت الشرطة الأوكرانية العثور على "غرف تعذيب" تضم مئات القبور في غابة قريبة من مدينة إيزيوم في منطقة خاركيف التي استعادتها القوات الأوكرانية من الروس مؤخرًا في منطقة خاركيف، كما تم العثور على "غرفتي تعذيب" أخريين في مدينة بالاكليا، وبحسب السلطات المحلية، فقد عُثر في المجمل على ٤٤٣ قبرًا في هذا الموقع أحداها يحتوي على جثث ١٧ جنديًا أوكرانيًا، وأعلن مدير الشرطة الوطنية الأوكرانية إيغور كليمنكو اكتشاف عشر غرف تعذيب في بلدات استعيدت في الفترة الأخيرة من الروس في منطقة خاركيف، بينها ست في إيزيوم واثنتان في بالاكليا (البني، ٢٠٢٢).

١٠. جرائم الإغتصاب أو الإسترقاق الجنسي

أكدت نصوص نظام روما الأساسي في المادة رقم (٧) (المادة رقم (٧) من نظام روما الأساسي) على مجموعة من الأفعال التي تتنافى مع القانون الإنساني الدولي، والتي لا يمكن التغاضي عنها ومن الواجب على جميع الدول تجريمها حتى في حالات الحرب، وشمل نظام روما الأساسي الحماية للنساء في أوقات الحرب وتجريم الاغتصاب والاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي لمعتقلي الحرب، حيث نهى نظام روما الأساسي عن جميع الجرائم الجنسية، حيث ينص على تجريم: "الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة".

منذ أن شنت روسيا غزوًا عسكريًا لأوكرانيا، بدأت تقارير العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في الظهور بعد أقل من شهرين، كما تم الإبلاغ عن العديد من مرتكبي الاغتصاب والاعتداء الجنسي تحت تهديد السلاح وحوادث الاغتصاب أمام الأطفال إلى المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة للسيطرة الروسية (Mannell, 2022).

وينطبق ذلك على ما حدث في أوكرانيا، فقد كانت تقارير العنف الجنسي المزعوم التي وردت من أوكرانيا في الأسابيع الأخيرة مروعة، ويشمل ذلك امرأة اغتصبها جندي روسي بعد مقتل زوجها خارج

كييف، وأم لأربعة أطفال اغتصبها جنود روس في خيرسون، كما عثر على جثة امرأة أوكرانية ميتة اغتصبها قائد روسي يوم دخلت الدبابات قرية كاليتا (Wamsley, 2022).

ثالثًا: دور الإمارات العربية المتحدة كوسيط لحل النزاع بين روسيا وأوكرانيا

إن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من الأزمة الروسية الأوكرانية جاء متوازناً، فهو ينطلق من عدة عوامل رئيسية، وهي ضرورة حماية المدنيين وتوفير المساعدات الإنسانية، وخفض التصعيد ومنع انزلاق الصراع إلى وضع مهدد للأمن والسلم الدوليين، واللجوء للحوار والقنوات الدبلوماسية لحل الأزمة، وهو ما يمكنها من وضع حلول حقيقة للأزمة المتصاعدة، ونتيجة لذلك قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بمبادرة إماراتية متوقعة فتطور الأزمة الروسية الأوكرانية يمثل خطراً شديداً على الأمن والاستقرار الدوليين، في ظل تصاعد الخلافات الروسية الغربية والاندفاع الغربي لفرض عقوبات شديدة على موسكو، الأمر الذي يدفع الروس لاتخاذ مواقف متشددة، ففي ظل رئاسة الإمارات لمجلس الأمن خلال شهر مارس ٢٠٢٢م، سيكون للدبلوماسية الإماراتية دور كبير في نزع فتيل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا.

كما أن المقومات الدبلوماسية السابقة، تمكن دولة الإمارات من طرح وتبنى مبادرة رسمية واضحة من خلال مجلس الأمن، لنزع فتيل الأزمة بين الطرفين، على أن تستضيف تلك المفاوضات العاصمة الإماراتية أبوظبي، حيث إن المبادرة الإماراتية المتوقعة ستكون متوازنة، فهي ستأخذ المخاوف الروسية بعين الاعتبار، وستأخذ المصالح الأوكرانية أيضاً بعين الاعتبار.

وستأخذ المبادرة عدة محاور، بأن تكون أوكرانيا دولة محايدة بين معسكري الشرق والغرب فلا تنضم للناتو كمؤسسة عسكرية لكن هذا الطرح لا يمانع أيضاً انضمام كييف للاتحاد الأوروبي لأنها منظمة اقتصادية، وهذا الأمر لن يثير حفيظة روسيا، فالمبادرة ستشمل الحفاظ على وحدة الأراضي الأوكرانية، وبعد التوصل لاتفاق من هذا النوع ترفع كافة العقوبات عن روسيا الاتحادية، مشدداً على أن المبادرة الإماراتية المتوقعة ستكون متكاملة وتحقق ما عجزت عن تحقيقه دول كثيرة.

وبالرغم من تلك المعوقات ما زالت الإمارات تبذل قصارى جهدها من أجل الوصول إلى حل سريع وعاجل للأزمة من أجل حماية أرواح المدنيين، ووقف الحرب على وجه السرعة، فالجهود الدبلوماسية الإماراتية تلعب دوراً كبيراً في محاولة حل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا،كما أن الجهود الإماراتية تميزت بالسرعة والتدرج في مطالبتها بالتهدئة والتأكيد على مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومطالبة جميع الأطراف بالجلوس على مائدة المفاوضات، فموقف دولة الإمارات يتماشى مع مواثيق وقوانين الأمم المتحدة، وينسجم مع مبادئ الخمسين التي أصدرتها دولة الإمارات في أكتوبر ٢٠٢١، والتي ترسم المسار الاقتصادي والسياسي والتنموي لدولة الإمارات للخمسين سنة المقبلة (الغول، ٢٠٢٢).

رابعًا: السيناريو المقترح لحل الأزمة الروسية الأوكرانية

سنتناول سيناريو مقترح لحل الأزمة الروسية الأوكرانية لما لها من جوانب سلبية على النطاق الدولي، وسيتضح ذلك فيما يلي:

١. تعريف إستشراف المستقبل في الجريمة

مفهوم إستشراف المستقبل في الجريمة هى القدرة على التنبؤ بمواقع أحداث الجريمة في المستقبل، بحيث يعد إستشراف المسقبل مصدرًا قيمًا من أجل المعرفة لتسهيل عملية إنفاذ القانون، وذلك عن طريق استخدام منظورين منهما التكتيكى أو الاستراتيجى، ويمكن عن طريق إستخدام منظور الشرطة التقليدى رسم الخرائط التنبؤية (Groff & Vigne, 2002)، وتعد القدرة التنبؤية معيارًا ممتازًا بسبب قدرته على التنبؤ، وعلى تقييم جودة النماذج التجريبية التي يستخدمها العلماء الذين يهتمون في المقام الأول بإظهار بعض الآليات السببية التي تعمل على تسهيل الصراعات أو منعها (Hegre et al., 2013).

ويعتبر حل الصراعات له أهمية وصلة كبيرة في السيناريو الحالي، بحيث تواجه البلدان عددًا من الصراعات التي تحتاج إلى وجود حلول لها مثل الصراعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعرقية وغيرها من الصراعات، ويمكن أن يعيش الأفراد في أي دولة حياة سلمية دون أي خوف أو خطر، ويعتبر حل الصراعات هو آلية تجتمع فيها الأطراف المتنازعة، وتظهر أوجه عدم توافقها وصراعاتها بالوسائل السلمية، ولقد تم قبول تواجد حل للصراعات من قبل جميع الأقوياء والأكاديميين والمجتمع المدني والشخصيات البارزة في العالم، وذلك لأن الحرب هى الخيار الأخير في المجتمع السياسي التي لا يمكن اللجوء إليها إلا كخيار أخير، ويتم وصف حل الصراعات بأنها آلية من أجل بناء وصنع وحفظ السلام الذى لا يشمل سوى الأساليب والتقنيات السلمية من أجل الحفاظ على تواجد السلام والأمن وحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وذلك لأن تداعيات الحرب سيئة، وفى الجامعات الشهيرة بالعالم يتم دراسة حل النزاعات كموضوع من أجل الإنضباط، وبالتالي يمكن أن يؤدي حل الصراعات إلى دورًا حيويًا من أجل إنتشار السلام بين شعوب العالم، وذلك لأن لا يمكن لأحد البقاء على قيد الحياة ولا يستطيع لأحد أن يطور من نفسه إلا في عالم يسوده السلام، ولذلك، يمكن إعتماد آلية لحل الصراعات ووضع تدابير لمنع الصراعات، وأيضًا يمكن الحفاظ على السلام بطريقة سهلة بدون إستخدام العنف (Wani, 2011).

٢. طرق وضع السيناريو

إن أدوات منع نشوب الصراعات تتطور بسرعة حول نفس المفاهيم الأساسية، ومن ضمن تلك المفاهيم الجهود المبذولة من أجل بناء سلام طويل الأجل بجانب الأساليب التنبؤية من أجل تركيز هذه الجهود وتكثيفها في أوقات وأماكن محددة، وغالبًا ما تكون هذه الأساليب غير مفهومة وصعبة وغير موثوق بها في

كثير من الأحيان، ولهذا يعد التنبؤ والإنذار المبكر بمثابة محددات ضرورية للمناطق المعرضة للخطر التي يحتمل أن يحدث العنف بها؛ ولهذا يوفر بناء السيناريو إنتاج تقييمات إحتمالية قابلة للتنفيذ من أجل مواجهة التهديدات المنبثقة، وتعتبر المشاركة الإستباقية في المراحل المبكرة من الصراع ضرورية للوقاية التشغيلية والهيكلية على حد سواء (Berg-Schlosser & Meur, 2009).

وأثناء الأزمات الناشئة، يجب توفير أساسيات الإنذار المبكر عن طريق تحليل الأسباب والمحفزات الهيكلية، وتحديد الأسباب الهيكلية التي تساعد في الوقاية على المدى الطويل، ومن ناحية أخرى، يجب أن تعتمد الوقاية التشغيلية على إكتشاف الأسباب والمحفزات المتواجدة، ويجب أن يكون لدى الوقاية التشغيلية رد فعل سريع أثناء مراقبتها، وهو يعتبر أمر بالغ الأهمية (Bock, 2014).

ومع ذلك، فإن الإنذار المبكر في حد ذاته غير فعال في تجنب أو إحتواء أو تخفيف حدة الصراعات وليس له علاقة بالتخطيط الطويل الأجل داخل البلد المراقب وتعاني نظم الإنذار المبكرة من مشكلة تسمى بـ "فجوة الاستجابة" أثناء المتابعة الفعلية للإنذارات أثناء العمل (Campbell & Meier, 2007)، ولهذا بسبب أوجه القصور في عملية الإنذار المبكر، وفجوة الإستجابة، وتقنيات الإستقراء الخالية من المفاجآت خلال عملية التنبؤ يجب وضع منهجية من أجل التحقق من مخاطر المفاجأة المذكورة والتنبؤ بالتداعيات المحتملة لتلك المفاجأة، وإن الطريقة المفضلة في مجال التحليل الأمني ومنع نشوب الصراعات هى وضع السيناريوهات، وذلك لأن بناء السيناريو يسمح بالتخطيط من أجل الإستعداد للمفاجآت المحتمل حدوثها، بالإضافة إلى الإستجابات اللازمة في وقت مبكر، ويقدم بناء السيناريو بالمقارنة مع التنبؤ والإنذار النتائج البديلة للموقف الذي قد يتم تنبيهنا إليه بواسطة نظام الإنذار المبكر، ويقدم أيضًا مجموعة إجراءات من أجل إتباع هذه البدائل، ومع ذلك، يجب إنتاج عشرات السيناريوهات من أجل تغطية قضية أمنية أو تهديد أو التنبؤ بآثار الصراع بشكل كاف (Ilavska & Chovancik, 2020).

٣. سيناريو استشراف التوافق الروسى الغربى حول إدارة الأزمة الأوكرانية

يوجد تيار أمريكى يتطرق إلى تسليح أوكرانيا لرفع التكلفة عن روسيا وإجبارها على الموافقة بالمعاهدة السلمية، وكشف تيار آخر أن تسليح أوكرانيا له تأثير عملياً في المعادلة العسكرية المتباينة على الأرض لصالح روسيا وشركائها من الإنفصاليين وأشهر حلفاء هذا الرأى "ستيفن والت"، وسوف نتناول أبرز الأفكار لهذا الرأي من خلال الآتي:

أ. تحديد مصير أوكرانيا يعتبر من أكثر الإهتمامات في موسكو وأمريكا، وذلك يعنى أن بوتن وروسيا يكونان على أهبة الإستعداد للتضحية بأي شيء كان في سبيل تحقيق أهدافهم أكثر من الغرب.

ب. الوضع القائم في أوكرانيا يعرقل الرد على روسيا، وأي تهديدات اقتصادية أو عسكرية لم يغير فكرة روسيا عن التراجع، وأكد بوتن أن روسيا جاهزة لدفع ثمن كبير لأوكرانيا.

ج. عدم وجود مصطلح أسلحة دفاعية وأسلحة هجومية، فتندرج جميع الأسلحة تحت بند الأسلحة الهجومية أو يمكن تطوعيها لعمليات هجومية.

د. ابتعاد روسيا عن التهديد بالسلاح النووى، لذلك لا يجب وضع عزيمة بوتن تحت الإختبار لا سيما عند شعوره بأنه وضع في جانب ضيق محدود لا يليق به، فهو قائد لا يمكن التنبؤ بردود أفعاله (أبو رشيد، ٢٠١٤).

وبالإطلاع على النقاط المشار لها سابقًا يظهر سيناريو ينادي بضرورة توافق كلًا من روسيا والغرب، بالإضافة إلى ضرورة تنازل الغرب عن منظور توسيع حلف الشمال الأطلسي ليتم إنقاذ أوكرانيا، كما يجب الاجتهاد والسعي من الطرفين لإنقاذ إقتصاد أوكرانيا، حيث إن أوروبا لا تفضل تواجد إحدى الدول الفاشلة على حدودها، وعليه يجب أن تصبح أوكرانيا دولة محايدة وعازلة بين كلًا من الغرب وروسيا لأن ذلك يعتبر الحل الذي يرضي مصالح جميع الأطراف، كما أن الغرب يعلم جيدًا أن دخوله في صدام مع روسيا بجانب أوكرانيا يعتبر مخالفًا لمصلحته، وأيضًا لن تتيح روسيا فرصة تواجد غربي على حدودها إطلاقًا (صفية، ٢٠١٨).

وبناءً على ما تراه موسكو فإن حل الأزمة الأوكرانية يحتاج إلى بعض التنازلات من "كييف" في بعض المفاوضات مثل تجسيد عملي يكفل ويؤكد تنفيذ اتفاق مينيسك.

كما أن الناحيتين الروسية والغربية تجتهدان من أجل إعادة الحسابات والاتفاق لكي يتم حل المشكلات القائمة، وخاصة لأن البلاد الأوروبية تقوم بتعزيز التخلص من الأزمة، ولكن من الناحية الروسية فإن الاستقرار الموجود داخل روسيا حاليًا قادر على التخلص من حرب الأسعار الخاصة بالنفط والتي ظهرت في عام ٢٠١٤م واستمرت وصولًا إلى عام ٢٠١٦م، وكان لها تأثيرًا كبيرًا على دخل روسيا القومي والذي يستند على إيرادات النفط بصورة ضخمة باعتبار أن استمرار الأزمة وتنامي مجالها سيجعلها تتحول لنطاق من الصعب حصره، وبالطبع لا يشجع الأوروبيين موجات النزوح، بالإضافة إلى أن كلًا من أمريكا والدول الأوروبية يشجعون الدخول في صراع مسلح عسكري مع روسيا، وذلك قادر على إعادة أوروبا مرة أخرى إلى أعوام الحرب.

فضلًا عن أن مواصلة الأزمة يمكن أن تؤدي إلى العديد من النتائج الإقتصادية السليمة، ووجود إحتمالية تأثر على تجارة أوروبا بصورة خاصة، تحديدًا لأن أوكرانيا تمثل أكبر مصدري القمح والذرة في العالم، وعليه سيكون هناك احتمالية وتوقعات ضخمة لزيادة أسعارها.

وبالنسبة لأوكرانيا فإن الوصول إلى حل الأزمة يساعدها بشكل اقتصادي، حيث إنها تواجه عدم استقرار من الناحية الاقتصادية وأزمة ديون تصل إلى ١٣ مليار دولار وأكثر، فعليه هى بحاجة للأموال لكي لا تنهار بصورة كاملة (كامر وأخرون، ٢٠٢٢).

إن روسيا وأوروبا مرتبطان ببعضهما البعض، على الأقل عندما يتعلق الأمر بالطاقة، ومن ثم، فإن الصدمة والعقوبات الرهيبة على روسيا ستضر بأوروبا بقدر ما تضر روسيا، حيث تمثل عائدات صادرات الطاقة ٤٠٪ من الميزانية الفيدرالية لروسيا، وهذا هو السبب في أن بعض المراقبين يرفضون فكرة أن روسيا ستغلق خطوط أنابيب الطاقة معتبرة أنها بعيدة المنال، ويريد أن يُنظر إليه على أنه شريك موثوق به، لكن لا توجد حلول بسيطة ولا بديل للحل الوسطي وإيجاد أرض للتفاهم بين روسيا وأوكرانيا، فإن روسيا بحاجة إلى الدخل وأوروبا لا تستطيع العيش بدون النفط والغاز، فيعكس نهج الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة تجاه العقوبات فهمًا مفاده أن روسيا تعتمد على الأقل على مبيعات الغاز إلى أوروبا مثلما تعتمد الاقتصادات الأوروبية على حرق هذا الغاز (Ghilès, 2022).

ويختلف اعتماد دول الاتحاد الأوروبي الفردية على الإمدادات الروسية بشكل كبير، حيث تمثل روسيا ٦٠٪ أو أكثر من واردات الغاز لجمهورية التشيك ولاتفيا والمجر وسلوفاكيا وبلغاريا وفنلندا وألمانيا، كما تنخفض هذه النسبة إلى ٤٠٪ لإيطاليا و ٢٠٪ أو أقل لفرنسا والسويد وإسبانيا والبرتغال.

إلى جانب الغاز، تظل روسيا مُصدرًا رئيسيًا للسلع الأساسية، حيث توفر روسيا حوالي ٤٠٪ من البلاديوم في العالم، وهو ضروري في المحولات الحفازة المستخدمة في المركبات للحد من الانبعاثات الضارة، وحوالي ٣٠ ٪ من التيتانيوم، وهو مكون مهم للسبائك المعدنية، أما أوكرانيا فتمتلك٤٠-٥٠ ٪ من النيون، وهو منتج ثانوي لتصنيع الصلب، كما أنه يشكل مادة خام أساسية لإنتاج الرقائق، وعلى سبيل المثال، عندما دخلت روسيا شرق أوكرانيا في عام ٢٠١٤م، قفز سعر النيون بنسبة ٦٠٠٪، مما تسبب في اضطراب صناعة أشباه الموصلات، وتكرار تلك الأزمة من شأنه تعطيل الصناعة في الدول الغربية.

ويمتد نفوذ روسيا إلى الزراعة وصناعة الأغذية، فإن بيلاروسيا مصدر رئيسي للبوتاس، وهو مدخل رئيسي في إنتاج بعض الأسمدة، وقد أدت العقوبات الغربية ضد بيلاروسيا إلى ارتفاع الأسعار ودفعت الصين وروسيا، وهما أيضًا مصدران كبيران للأسمدة، إلى فرض قيود على الصادرات لحماية الإمدادات المحلية، كما هو الحال، فإن شحنات القمح التي تمثل روسيا وأوكرانيا ما يقرب من ثلث الشحنات العالمية في تصديرها قد تعطلت بالفعل، مما أدى إلى قفزة في أسعار عقود القمح الآجلة المتداولة في شيكاغو بنسبة ١٣٪ إلى ١١,٣٢ دولار للبوشل، فاستمرار الحرب من شأنه تعطيل مصالح الكل وفرض أزمات اقتصادية وسياسية في دول الغرب والشرق على حد سواء.

هل ستحبط روسيا الدول الغربية من خلال الحد من إمدادات المواد الخام والسلع، بحيث يشك بعض المحللين في أن النفوذ الروسى المتزايد في الدول السوفيتية السابقة، في نهاية المطاف يمكن أن يخلق وضعًا تتمتع فيه موسكو بنفوذ قوية على أسواق الحبوب العالمية (Terazono, 2022).

وعلى المدى القصير، تتمتع روسيا بميزة عسكرية، ولكن يكمن التفكير الحالى في أنه على المدى الطويل سيكون للدول الغربية والصين اليد العليا، والسؤال الأهم هو إلى ماذا سوف تصبح روسيا في

المستقبل، ولكن مهما كانت الطريقة التي سوف تنتهي بها هذه الأزمة، سيتعين على الإتحاد الأوروبي التفكير في كيفية التعايش مع التحالف الجديد الذي يتم بناؤه بين موسكو وبكين، ويتعين على التفكير الإستراتيجي أن يشمل أمن الطاقة، وتغير المناخ، والعلاقات مع الصين، والبلاد التى تقع خارج البحر الأبيض المتوسط، وأفريقيا (Ghilès, 2022).

النتائج

١. أسفرت الحرب الروسية الأوكرانية عن العديد من جرائم الحرب والاعتداءات السافرة على الأرواح، والمذابح الجماعية، بالإضافة إلى جرائم الإغتصاب، وذلك في حد ذاته يعد اعتداءً على القانون الدولي الإنساني الذي يعمل على حماية حقوق الإنسان في كل مكان في العالم.
٢. إن تعاظم تداعيات الحرب واستمرار الصراعات العسكرية بين روسيا وأوكرانيا فرضت مجموعة من المشاكل التي تسببت بها العقوبات على روسيا، ومن الجدير بالذكر أن تلك العقوبات لم تصب روسيا فقط بالضرر، بل امتد هذا الضرر ليصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والغرب بشكل عام.
٣. إن الحرب الروسية الأوكرانية تفرض على العالم أزمات سياسية بالإضافة إلى أزمات اقتصادية، وتتجلى أخطر تلك الأزمات في قطع الغاز عن أوروبا خاصة مع قدوم فصل الشتاء وتفاقم الأزمة.
٤. إن استمرار الصراعات بين روسيا وأوكرانيا لا يمكن التغاضي عنه لما يمثله من جانب سلبي يترك تأثيراته على العالم بشكل عام، وذلك يشير إلى اتجاه عام بين الدول للوصول إلى سيناريو وسط يتخلص من أثار الحرب السياسية والاقتصادية وخسائر الأرواح ويخلق نقطة تفاهم في العلاقات بين الدولتين.
٥. تصاعد أزمة الحرب بين روسيا وأوكرانيا أدى إلى إنقسام العالم مرة أخرى إلى قطبين، قطب غربي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا، وقطب شرقي تتزعمه روسيا، وذلك كله يؤدي إلى تصاعد الأزمات السياسية والاقتصادية على مستوى العالم.

التوصيات

١. من الضروري في إطار التعامل مع أثار الحرب الروسية الأوكرانية الحرص على تطبيق القانون الدولي الإنساني في أسرع وقت ممكن لتفادي المزيد من الخسائر وجرائم الحرب والاعتداءات السافرة على الأرواح، والمذابح الجماعية، بالإضافة إلى جرائم الإغتصاب التي تعاني منها أوكرانيا حاليًا.
٢. يجب على الحكومة الروسية الرضوخ للمطالب العالمية بوقف الهجمات العسكرية على المدن الأوكرانية واللجوء إلى حلول سلمية للتخلص من أثار الحرب الغاشمة التي دمرت المدن وشردت الأهالي.

٣. لا غنى عن الوصول إلى حل سريع يسمح بوقف نزيف الدماء ويسمح للكيان الأوكراني بالحصول على حقوق استقلالية، ذلك بالإضافة إلى ضرورة اللجوء لسيناريو تسيير الأعمال فيما يتعلق بالأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم نتيجة لتلك الحرب.

٤. يجب الأخذ بالسيناريو المطروح لتحقيق السلام بين روسيا وأوكرانيا وتلاشي تبعات الحرب وتحقيق الاستقرار بين دول أوروبا.

المراجع

أبو رشيد، أسامة .٢٠١٤. الأزمة الأوكرانية أمريكا. إعادة بحث الحرب الباردة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الأزمة الأوكرانية الروسية ٢٠٢١-٢٠٢٢. https://www.marefa.org/ (تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٩/٢٨).

ألفريد كامر وأخرون. ٢٠٢٢. الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم. https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522 (تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١١/٢٢).

دنفر صفية .٢٠١٨. انعكاسات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية. رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر بسكرة. كلية الحقوق والعلوم السياسية.

الغول، وائل .٢٠٢٢. كيف ستقود الإمارات جهود «مجلس الأمن» لحل الأزمة الروسية الأوكرانية؟ https://www.alkhaleej.ae/2022-03-04/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1 (تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٠/٣١).

كمال البني، أوكرانيا تعلن اكتشاف "غرف تعذيب" ومقابر جماعية في مناطق استعادتها من الروس، موقع فرنسا ٢٤. https://www.france24.com/ar (تم الدخول ٢٠٢٢/١٠/٢).

المادة الثانية من اتفاقية منع الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨م.

المادة رقم (٣) من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب.

المادة رقم (٦) من ميثاق المحكمة العسكرية الدولية.

المادة رقم (٧) من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب.

المادة رقم (٧) من نظام روما الأساسي.

المادة رقم (٨) من نظام روما الأساسي.

REFERENCES

Book

Berg-Schlosser, Dirk & Giséle De Meur .2009. *Comparative Research Design: Case and Variable Selection*. In: Configurational Comparative Methods: Qualitative Comparative Analysis (QCA) and Related Techniques. Edited by Benoît Rihoux & Charles C. Ragin. California, Thousand Oaks .

Journal

Bock, J. G. .2014. *Firmer Footing for a Policy of Early Intervention: Conflict Early Warning and Early Response Comes of Age*. United States: Journal of Information Technology & Politics.

Elizabeth R. Groff, Nancy G. La Vigne. 2002. *Forecasting The Future Of Predictive Crime Mapping*. Research Gate. Journal. Berlin, Germany.

Havard Hegre, Joakim Karlsen. 2013. *Predicting Armed Conflict, 2010–2050*. Oxford, United Kingdom. International Studies Quarterly, Oxford University Press.

Kevin Jon Heller. 2022. *Options for Prosecuting Russian Aggression Against Ukraine: A Critical Analysis*. Journal of Genocide Research.

Lanza, Giulia. 2022. *The Fundamental Role of International (Criminal) Law in the War in Ukraine Official Documents System of the United Nations*. Article, Orbis International. New York. United States. https://www.researchgate.net/publication/361693044_The_Fundamental_Role_of_International_Criminal_Law_in_the_War_in_Ukraine

Lichterman, Andrew. 2022. *The Peace Movement and the Ukraine War: Where to Now?.* Journal for Peace and Nuclear Disarmament.

Mannell J. 2022. *Sexual violence in Ukraine*. BMJ (Clinical research ed.), 377, o1016. https://doi.org/10.1136/bmj.o1016

Mbah, R. E., & Wasum, D. 2022. *Russian-Ukraine 2022 War: A Review of the Economic Impact of Russian-Ukraine Crisis on the USA, UK, Canada, and Europe.* Advances in Social Sciences Research Journal, 9(3), 144–153. https://doi.org/10.14738/assrj.93.12005

Wani, Hilal Ahmad. 2011. *Understanding Conflict Resolution*. International Journal of Humanities and Social Science. Centre for Promoting Ideas. USA.

Document

Abu Rashid, Usamah. 2014. *al-Azimah al-Ukraniyyah Amirika.* I'adah Bahth al-Harb al-Baridah. al-Markaz al-'Arabiyy li al-Abhath wa Dirasah al-Siyasat.

Bowen, Andrew. 2022. *Russia's war in Ukraine: Military and intelligence aspects*. Congressional Research Service 47068.

Campbell, Susanna, & Patrick Meier. 2022. *Deciding to Prevent Violent Conflict: Early Warning and Decision-Making within the United Nations*. The Fletcher School Tufts University. Chicago. 2007. https://irevolution.files.wordpress.com/2011/07/campbell-meier-isa-2007.pdf

Congressional Research Service .2022. *The Law of War and the Russian Invasion of Ukraine Washington*. Report, D.C., United States. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/LSB/LSB10710

Convention (4) Respecting the Laws and Customs of War on Land and its Annex: Regulations concerning the Laws and Customs of War on Land. The Hague. 18 October 1907.

Council of Europe. *Memorandum on the human rights consequences of the war in Ukraine*. 2022. Council of Europe, Strasbourg, 8 July.

European Court of Human Rights. https://hudoc.echr.coe.int/eng-press

European Parliament. 2022. Russia's war on Ukraine in international law and human rights bodies: Bringing institutions back in, Strasbourg, France. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2022/639322/EXPO_BRI(2022)639322_EN.pdf

ICJ, U. N. 2022. *Allegations of Genocide under the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide (Ukraine v. Russian Federation) No. 2022/8. 7 March 2022*. https://www.icj-cij.org/public/files/case-related/182/182-20220307-PRE-01-00-EN.pdf

Ilavska, Adriana & Chovancik, Martin. 2022. *Formalized Scenario Building Adaptation For Conflict Prevention*. PhD, Bucharest, Romania, 2020. https://www.researchgate.net/publication/349495123_Formalized_Scenario_Building_Apadpation_for_Conflict_Prevention

Przetacznik, J., Caprile, A., Delivorias, A., Clapp, S., Immenkamp, B., Pichon, E., 2022. *Question Time: The state of play on the war on Ukraine*. At A Glance – Plenary - September 2022. European Parliamentary Research Service.

Kotoulas, Ioannis E., Pusztai, Wolfgang. 2022. *Geo-Politics Of The War In Ukraine*. Report No. 4. Athens: Foreign Affairs Institute.

Marika, Lerch. 2022. *Russia's war on Ukraine in international law and human rights bodies: Bringing institutions back in*. Briefing. European Parliament.

Neville, Ann. 2022. Russia's war on Ukraine: Investigating and prosecuting international crimes. Think Tank : European Parliamentary Research Service.

Organization for Security and Co-operation in Europe. 2022. *Interim Report on reported violations of international humanitarian law and international human rights law in Ukraine*. Report, OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights, Warsaw, Poland, Italy. https://www.osce.org/files/f/documents/c/d/523081_0.pdf

S. Bowen, Andrew. 2022. *Congressional Research Service. Russia's War in Ukraine: Military and Intelligence Aspects*. CRS report, Washington, United State. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R47068

Theses

Danfar Safiyyah. 2018. *In'akasat al-Azimah al-Ukraniyyah 'Ala al-'Alaqat al-Rusiyyah al-Gharbiyyah.* Risalah Majistir. Jami'ah Muhammad Khaydar Buskarah. Kulliyyah al-Huquq wa al-'Ulum al-Siyasiyyah.

Law

Al-Madah Raqm (3) Min Ittifaqiyyah Janif Bi Sha'ni Mu'amalah Usra al-Harb..

Al-Madah Raqm (6) Min Mithaq al-Muhakkamah al-'Askariyyah al-Dawliyyah.

Al-Madah Raqm (7) Min Ittifaqiyyah Janif Bi Sha'ni Mu'amalah Usra al-Harb.

Al-Madah Raqm (7) Min Nizam Ruma al-Asasiyy.

Al-Madah Raqm (8) Min Nizam Ruma al-Asasiyy.

Al-Madah al-Thaniyah Min Ittifaqiyyah Mani'a al-Ibadah al-Jama'iyyah li 'Am 1984.

Website

al-Azimah al-Ukraniyyah al-Rusiyyah 2021-2022. . https://www.marefa.org / (date accessed 28 September 2022)

al-Harb Fi Ukraniyy wa Asda'uha 'Ibr Mukhtalif Manatiq al-'Alam. https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2022/03/15/blog-how-war-in-ukraine-is-reverberating-across-worlds-regions-031522 (accessed on 22 November 2022)

Independent International Commission of Inquiry on Ukraine to the Human Rights Council: War Crimes Have Been Committed in Ukraine. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/09/independent-international-commission-inquiry-ukraine-human-rights-council (accessed on 23 September 2022).

Kayfa Sataqud al-Immarat Juhud "Majlis al-Amn" Li Hilli al-Azimah al-Rusiyyah al-Ukraniyyah. https://www.alkhaleej.ae/2022-03-04/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1 (date accessed 31 October 2022).

Kremlin denies plans to invade Ukraine: alleges NATO threats. Associated Press News. https://apnews.com/article/ukraine-europe-russia-moscow-83ed7632b8a544ff733cdfbfbca56e77 (accessed on 22 November 2022)

Rape has reportedly become a weapon in Ukraine. Finding justice may be difficult. https://www.npr.org/2022/04/30/1093339262/ukraine-russia-rape-war-crimes (accessed on 30 September 2022).

Russia preparing to attack Ukraine by late January: Ukraine defense intelligence agency chief. Military Times. https://www.militarytimes.com/flashpoints/2021/11/20/russia-preparing-to-attack-ukraine-by-late-january-ukraine-defense-intelligence-agency-chief/ (accessed on 22 Novamber 2022)

Russia sending more troops to Belarus amid rising tensions with Ukraine. Global News. https://globalnews.ca/news/8521815/russia-troops-ukraine-tensions/ (accessed on 22 Novamber 2022)

The Untold Story of the Ukraine Crisis. Time. https://time.com/magazine/europe/6144693/february-14th-2022-vol-199-no-5-europe/ (accessed on 22 Novamber 2022)

The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation. Moscow: Russian Ministry of Foreign Affairs http://government.ru/en/department/92/events (accessed on 22 Novamber 2022)

Ukraniyya Ta'lan Iktishaf "Ghurf Ta'dhib" wa Maqabih Jama'iyyah Fi Manatiq Isti'adatiha Min al-Rus. https://www.france24.com/ar (accessed on 2 October 2022)

Unpacking the Russian Troop Buildup along Ukraine's Border. Centre For Strategic & International Studies. https://www.csis.org/analysis/unpacking-russian-troop-buildup-along-ukraines-border (accessed on 22 Novamber 2022)

War in Ukraine and the gas crisis force a rethink of EU foreign policy. CIDOB. https://www.cidob.org/publicaciones/serie_de_publicacion/notes_internacionals_cidob/268/war_in_ukraine_and_the_gas_crisis_force_a_rethink_of_eu_foreign_policy (accessed on 2 October 2022)

War in Ukraine: when political risks upturn commodity Markets. Financial Times. https://www.ft.com/content/cf0212cf-21f3-4520-ae5f-136ce3f78afc (accessed on 2 October 2022)

Where Ukrainians Are Preparing for All-Out War With Russia". The New York Times. https://www.nytimes.com/2021/05/08/world/europe/ukraine-russia-canal-crimea.html (accessed on 22 November 2022)

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. "فردانا: المجلة العالمية في البحوث الأكاديمية" لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أوضرر أومسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.